الثورة
الثلاثاء 9 ربيع الثاني 1434هـ 19 فبراير 2013م العدد (17624)

مدير عام مكتب مجلس التعاون الخليجي بصنعاء سعادة السفير المهندس سعد العريفي لـ«الثورة»:

المبـادرة الخليجيـة نصت على وحـدة اليمن واسـتقلاله ومهمتنا تنفيـذها

لم يكن الدعم الخليجي اللامحدود لليمن في أزمتها السياسية التي كادت تودي بالبلد إلى أتون حرب أهلية، مجرد مادة لأحاديث وتناولات الإعلام في ربيع عاصفةِ بطلها وواجهتها الأولى عالم الأثير المفتوح من وسائل الإعلام المختلفة، وشبكات التواصل الاجتماعي.. بل كان مسعىً جاداً، وتعبيراً صادقاً يعكس عمق الترابط الأخوي والاجتماعي بين اليمن ومجلس التعاون الخليجي، وقد تترجم هذه التوحد الوجداني مع اليمن في الدعم الخليجي المستمر تنموياً وإنسانيا وسياسياً على مدى الفترة الزمنية العصيبة والاستثنائية.. وبدا هذا ناصع المصداقية في بادرة لن ينساها اليمنيون ولن تغفلها صفحات التاريخ السياسي والإنساني لدول المجلس وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، التي كانت مع اليمنيين يداً بيد وصولا إلى توقيع المبادرة الخليجية التي وقعتها جميع القوى اليمنية المتصارعة، بإشراف شخصي ومباشر من رَجُل السلام التاريخي الأصيل، جلالة الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - لتشكّل فاتحة خير لليمنيين في أزمتهم المعقدة..

هذه المساعي لم تتوقف بتوقيع المبادرة، بل كانت الأمانة العامة لدول المجلس حاضرة في خطوات التنفيذ للمبادرة وصولاً إلى فتح مكتب لها في صنعاء في يوليو ٢٠١٢م..

صحيفة الثورة جلست على طاولة حوارٍ تمتع بالشفافية والنقاش الجاد مع مدير عام مكتب مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدى اليمن سعادة السفير المهندس سعد بن محمد العريفي، حول مختلف القضايا الآنية لعمل المكتب وتقييم ما أُنْجِز والحديث عن ما يجري استكماله من خطوات وبنود المبادرة الخليجية المزمنة، وقضايا أخرى.. ..... إلى نص الحوار

حاوراه/ محمد محمد إبراهيم- إياد الموسمي تصوير/ عادل حويس

■ على اليمنيين استغلال الدعم الإقليمي والدولي والاندماج في الحوار الوطني ■ حريصون على الإسهام في تذليل الصعاب التنموية أمام حكومة الوفاق الوطني

■ سعادة السفير في البدء حدثنا عن منطلقات التعاون بين اليمن ودول مجلس التعاون، وأهمية فتح مكتب لمجلس التعاون في اليمن ؟

■ بداية أشكر صحيفة الثورة الرسمية، وأحيي طاقمها.. حقيقة يعلم الجميع إن أبرز منطلقات التعاون بين دول مجلس التعاون والجمهورية اليمنية تقوم على قاعدة عريضة من قيم الجوار، ووشائج القربى، والقواسم المشتركة بين الجانبين، وكذا العمق الاستراتيجي الذي يمثله اليمن لدول مجلس التعاون، فاستقرار اليمن سينعكس على دول المجلس والمنطقة بأسرها.. ومن هذه المنطلقات، وبناء على توجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس حفظهم الله، تم افتتاح مكتب مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الجمهورية اليمنية، لما لذلك من أهمية في أن يكون هذا المكتب عوناً لدول المجلس في مهمة مساعدة اليمن في الخروج من أزمتها، ومتابعة تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي تقدم بها مجلس التعاون لدول الخليج العربية كَحَل للأزمة اليمنية.. والحمد لله إن هذه المبادرة وجدت لها أصداء طيبة من اليمنيين ومن المجتمع الدولي.. ولقيت طريقها إلى التطبيق حيث طُبِّقَ منها - حتى الآن أكثر من النصف (المرحلة الأولى)-.. والآن نحن في المرحلة الثانية، التي نتمنى من العلي القدير أن يوفق الجميع لاجتيازها، وستنجح بتعاون اليمنيين.. ونحن سعداء بأن اليمن لجأت إلى تغليب الحكمة على الصراع.. في وقت تحظى اليمن فيه بدعم دولي، لم تحظَ به من قبل، ولم يحصل عليه أي بلد آخر، والكل يعلم هذا، إلى درجة إن مجلس الأمن بكافة ممثليه حضروا إلى اليمن، في بادرة غير مسبوقة، تعطي المجتمع اليمني إحساساً إن العالم كله يسعى بجدية لحل أزمة اليمن والخروج بهذا البلد الشقيق إلى فضاء أوسع من الاتفاق والحكم الرشيد، والشفافية والمشاريع التنموية التي تمس حياة المواطن اليمني.

■■ كيف وجدتم مستوى استجابة القوى السياسية التي كانت مختلفة؟

■ للأمانة منذ أن باشرت عملي كمدير عام لمكتب مجلس التعاون لدى الجمهورية اليمنية، في يوليو ٢٠١٢م بعد قرار افتتاح المكتب، وجدت اليمنيين مهما اختلفوا وتنازعوا إلا أنهم يلتقون على طاولة تتسع للحوار والاتفاق.. وأذكر مثال على ذلك أن اللجنة الفنية لتحضيرية الحوار، كانت ممثلة من كافة الأطياف السياسية في اليمن، ولكن خلال الستة الشهور التي قضوها في الإعداد لهذا المؤتمر، وصلوا إلى تقرير موحد اتفقوا عليه بالإجماع، وهذا أعطاني أمل وتفاؤل في أن اليمنيين مهما اختلفوا، إلا إنهم يحَكّموا مصلحة الوطن، على المصالح الذاتية، ويغلبوا الحكمة، والرسول(صلى الله عليه وسلم) وصف اليمنيين بأهل الإيمان، واليمن ببلد الحكمة، والحمدلله إن هذا الوصف التاريخي أُثْبِت في حقن الدماء اليمنية بتوقيع المبادرة الخليجية.

تعاون دائم

■■ هل وجود المكتب محكوم باستثنائية الظرف اليمني المرتبط بمتابعة المبادرة الخليجية.. أم ماذا ؟

■ افتتاح مكتب مجلس التعاون لدى اليمن، مبادرة تعبر عن اهتمام وحرص دول مجلس التعاون على تعزيز وتطوير علاقات التعاون والشراكة القائمة مع الجمهورية اليمنية، وهذا الحرص والاهتمام ليس مرهوناً بظروف استثنائية أو أزمات طارئة تمر بها اليمن، فدول مجلس التعاون كانت على الدوام الداعم الرئيسي لليمن، في مختلف المراحل انطلاقاً من استشعارها بأن أمن واستقرار اليمن جزء لا يتجزأ، من أمن واستقرار منطقة شبة الجزيرة العربية والخليج، وافتتاح المكتب يندرج ضمن الحرص على تعزيز آليات التواصل وإضفاء المزيد من المرونة في أُطر التعاون بين دول مجلس التعاون واليمن.

■■ ما طبيعة المهام التي سيضطلع المكتب بالقيام بها باعتباره ممثلاً لدول مجلس التعاون التي تعد المانح الأبرز لليمن ؟

■ مكتب مجلس التعاون في الجمهورية اليمنية سيسهم في تعزيز قنوات التواصل القائمة والمستقبلية بين اليمن ودول المجلس، كما سيعمل على متابعة ومراقبة سير خطوات تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية الممولة من دول مجلس التعاون في اليمن وإضفاء المزيد من المرونة في التنسيق بين الحكومة اليمنية ودول مجلس التعاون وبما يخدم مسارات التعاون والعلاقات المشتركة اليمنية - الخليجية.

دعم تنموي

■■ في ضوء مهمة متابعة تنفيذ المشاريع التنموية كنتيجة لدعم دول مجلس التعاون لليمن.. ما هي رؤية المكتب في هذا الاتجاه ؟ وكيف سيتم تخصيص دعم المانحين في مؤتمر الرياض وغيره بالنسبة للمسارات التنموية ؟

■ يحرص مكتب مجلس التعاون في اليمن على الإسهام في تذليل أي صعاب تواجه حكومة الوفاق الوطني في هذا الصدد.. ورؤية المكتب واضحة في مهمة تفعيل وتصويب هذا الدعم في الاتجاه الذي أتى من أجله وهو الجانب التنموي لليمن.. وهناك اتصال مباشر ودائم مع الجهات المختصة في الجمهورية اليمنية وعلى وجه الخصوص وزارة التخطيط والتعاون الدولي.. ونحن نعمل بهذا الاتجاه بشكل يومي من خلال الاجتماعات الأسبوعية مع كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومكتب البنك الدولي، ومكتب الأمم المتحدة، ومكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لليمن في صنعاء.. للتنسيق والمساعدة في استكمال البرنامج المرحلي لاستيعاب تعهدات المانحين خصوصاً الدعم الخليجي، والتأكد من أن الدراسات الفنية مستوفية جميع المعايير المطلوبة من المانحين.. والتعاون في مجال بلورة الرؤى وصولاً إلى القرارات التي صدرت من قبل فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، قاضية بتأسيس الأطر الإدارية والفنية الكفيلة بتسريع عملية استيعاب التمويلات والتعهدات الدولية.. وكان هذا الجهد ناتج عن التعاون والعمل المستمر مع الجهات ذات العلاقة. أما تخصيص تعهدات الدول المانحة لليمن ومنها دول مجلس التعاون سواء المعلنة في مؤتمر الرياض للمانحين الذي انعقد في مطلع شهر سبتمبر المنصرم أو خلال الاجتماع الرابع لمجموعة أصدقاء اليمن الذي عقد في مدينة « نيويورك « الأمريكية في الـ(٢٧) من ذات الشهر فسيتم وفق الآلية التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة اليمنية والمانحين خلال مؤتمر الرياض للمانحين والتي وفرت مساراً سريعاً لانجاز التعهدات المالية تضمنتها وثيقة «إطار المسئوليات المتبادلة «بين الجانبين التي حددت التزامات كل طرف، ودول مجلس التعاون حريصة كل الحرص على مساعدة حكومة الوفاق الوطني على تنفيذ مقررات برنامج الاستقرار المرحلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعامين ٢٠١٢م - ٢٠١٤م.

علماً أن اللجنة الفنية الخليجية - اليمنية المشتركة لتحديد الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية قد عقدت اثنا عشر اجتماعاً ، وستعقد اجتماعها الثالث عشر في صنعاء خلال الأسبوع القادم بإذن الله.

دور فعّال

■■ إلى أي مدى سعت دول مجلس التعاون في حشد هذا الدعم الإقليمي والدولي ؟

■ دول مجلس التعاون أسهمت بدور رئيسي في الحل السياسي وذلك بتقديم المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، التي أخرجت اليمن من عنق الزجاجة وحشدت الدعم الدولي من خلال مؤتمرات المانحين واجتماعات اصدقاء اليمن التي تمخضت عن دعم دولي كبير لتنمية واستقرار اليمن قاربت الـ ٨ مليار دولار ، وأكثر من ٦٠٪ منها من دول مجلس التعاون، كما أن المملكة العربية السعودية إحدى الدول الراعية للاجتماع الخامس لأصدقاء اليمن، الذي ستشارك فيه دول المجلس، والمقرر عقده في لندن مطلع الشهر القادم، وكل ذلك يمثل دليلاً حياً على استمرار الدعم لليمن الشقيق ومساعدته على الخروج من أزمته القائمة، ولا يُغفل دور المملكة العربية السعودية في دعم اليمن بأكثر من (٣) مليار وربع من التعهدات. وخلال أزمة المشتقات النفطية في اليمن، ودعم استقرار الريال اليمني من خلال تحويل مليار دولار، كوديعة في البنك المركزي اليمني.. حيث تم تحويل المبلغ إلى خزينة البنك المركزي اليمني خلال وقت قياسي.

■■ كيف تقيمون القدرات الاستيعابية لدى الجانب اليمني.. لهذه التعهدات الكبيرة؟

■ في إطار سعي اليمن لتوظيف الدعم الدولي تنموياً.. لمسنا مساعي حثيثة عبر الجهاز المعني بهذا الدعم وهو وزارة التخطيط والتعاون الدولي التي تعمل بشكل جدي ومتواصل، يعكس همتهم العالية والتخطيط الجيد لاستيعاب هذا الدعم الكبير، وهذه جهود مُبَشِّرة بالنجاح.. فحقيقة القدرات الاستيعابية لهذا الدعم في اليمن لا زالت محدودة ولكن الأمل في اليمنيين أن يعملوا على تحسين قدراتهم الاستيعابية والشكر يعود لفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، على إصدار قراراته الأخيرة التي قضت بتشكيل لجنة وزارية، تلاها قرار إنشاء (الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين) كإدارة تنفيذية ستساعد وزارة التخطيط على استيعاب التمويل واللجنة الوزارية.

■ نحن سعداء بأن اليمن غلّب الحكمة على الصراع ومكتب المجلس سيفتح آفاقاً مستقبلية من التعاون بين الجانبين

■ أمن واستقرار اليمن جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج

■ المرحلة الأولى من المبادرة نُفذّت ومتفائلون بحكمة اليمنيين في انطلاق الحوار في الوقت المحدد

■ قرارات هادي حكيمة وعكست الجهود الحثيثة في توسيع القدرات الاستيعابية لتعهدات المانحين

■ اليمن قادر على أن يكون سلة غذاء الخليج والاستثمار الخليجي أو الأجنبي فيه مرهون بالأمن وتقليص المخاطر

مشاريع المانحين

■■ هل ثمة إشكالات لدى بعض الدول المانحة التي لم تدفع تعهداتها..؟

■ لا توجد إشكالات، إنما بعض الدول ترى إن هناك عدم وضوح في بعض دراسات المشاريع التنموية المطروحة للتمويل، بحيث لا زالت بحاجة إلى مراجعة واستيفاء الخطط الإجرائية للتنفيذ الفعلي.. والعمل جاري على قدم وساق.. وعلى سبيل المثال لا الحصر نؤكد إن مكتب مجلس التعاون لدى الجمهورية اليمنية يتابع موضوع التعهدات، وسُبل تفعيلها، وترجمتها إلى واقع تنموي ناجح، فمثلاً دولة الإمارات العربية المتحدة افتتحت في الشهرين الماضيين مشروع (مستشفى الشيخ زايد) في حي الروضة بصنعاء، ومستشفى في سقطرى، وهذا تبرع منهم، وكذلك المنحة التي تبرع بها الشيخ خليفة (٥٠٠) مليون درهم إماراتي للعون الغذائي في اليمن، وقد بذلوا جهد كبير، ولم يأتوا بسلال الغذاء من الإمارات أو من أمريكا أو أي دولة أخرى، لكن حبذوا تشغيل عجلة الاقتصاد اليمني بأن تم التعاقد مع تجار يمنيين، لتزويد لجنة الإغاثة الإماراتية بهذه السِّلال، كما تم التعاقد مع مقاولين يمنيين لتوزيعها، بإشراف من لجنة الإغاثة وسفارة الإمارات العربية المتحدة، وقد شارك المكتب في احدى عمليات التوزيع في سقطرى، ورأينا كيف يتم حمل هذه الكميات من السلال الغذائية إلى مناطق وقرى نائية لا تصل لها السيارات، وهي مستحقة للدعم فعلاً..

سلطنة عمان أيضاً.. تسعى جاهدة لتنفيذ مستشفى الغيضة بالمهرة، والدراسة قائمة والعمل جاري على أن يتم البدء في التنفيذ قريباً إن شاء الله تعالى..

دولة الكويت من جهتها أرسلت وفداً فنياً ووقع اتفاقيةً مع وزارة التخطيط ووزارة الأشغال لتنفيذ عدة مشاريع اختاروها في الطرق الريفية، وبما مقداره (٥٤) مليون دينار كويتي، بما يقارب (١٥٠) مليون دولار..

دولة قطر.. لديها تعهدات كبيرة لليمن، وما زلنا في طور المتابعة كي يصل وفدها الفني لاختيار مشاريع تنموية يرون تنفيذها، إلى جانب هذا لدى دولة قطر مشروع مدينة الشيخ حمَدْ الطبية في تعز وهي كبيرة جداً تبلغ كلفتها نحو (٢٨٠) مليون دولار، كانت ستنفذ في صنعاء ولكن مشاكل الأراضي اضطرتهم لنقلها الى تعز وحصلوا على الأرض في تعز، وتم استلامها، وسلّموا المشروع لشركة سعودية (فازت بمناقصتها الدولية وهي مدينة الملك فهد الطبية) لعمل دارسة متكاملة لإستراتيجية المدينة التي ستكون نمطاً جديداً من المشاريع المجتمعية التنموية الصحية في اليمن.. وهي مشروع سيمول نفسه ذاتياً، لا يعتمد على الحكومة اليمنية ولا على الدعم الدولي..

المملكة العربية السعودية هي الأخرى لديها مشاريع مستمرة، يتم الصرف عليها من فترة زمنية طويلة.. منها على سبيل المثال مستشفى عدن العام ومركز القلب والمعاهد الفنية أنجز منها أكثر من عشرة معاهد، ومعاهد أخرى ستنجز مستقبلاً.. كما تم التوقيع بين اليمن والمملكة على تنفيذ أكثر من (١٢) مشروعاً تنموياً تقريباً وبما مقداره أكثر من مليار دولار، ومستمرين في التنفيذ..

الاستثمارات الخليجية

■■ قضية الاستثمارات الخليجية تظل محورية في مسار التنمية.. لماذا تقل الاستثمارات الخليجية في اليمن؟ وكيف ترون مستقبل الاستثمار الخليجي في اليمن ؟

■ مكتب مجلس التعاون يساعد في تيسير عملية الدعم التنموي لحكومة الوفاق ولمشاريع الدولة التي تمس حياة المواطن اليمني.. أما قضية الاستثمار فتطرح على القطاع الخاص اليمني والخليجي من خلال الغرف التجارية والصناعية في اليمن والخليج، واللقاءات بين رجال الأعمال اليمنيين والخليجيين، وبإمكان الدولة أن تصدر بعض القرارات التي تشجع المستثمرين للاستثمار خصوصاً على الصعيد الأمني وضمان المخاطر، وللحقيقة الأمن أهم مرتكز للاستثمار فرأس المال جبان.. فلن يخاطر مستثمر بماله في أي دولة، إلا بعدما يعرف إنه آمن وإن مردوده ايجابي.. فمستقبل الاستثمار الخليجي والأجنبي في اليمن مرهون بمستوى الأمن وتقليص المخاطر.. وما نأمله جميعا هو استتباب الأمن والاستقرار في اليمن، التي لا تزال عذراء بالنسبة للاستثمارات وبالنسبة للسياحة بالذات، فسياحياً فيها مقومات متكاملة لا ينقصها شيء.. مناخات طقسية متنوعة ومناسبة، تضاريس جمعت بين الشواطئ والجبال والصحارى والسهول.. وشواطئ تمتد على طول ساحلي يصل نحو (٢٥٠٠) كيلو متر، يمكن للمستثمر في القطاع الخاص إنشاء منتجعات سياحية على مستوى عال إلى جانب هذا الزراعة.. فصول جميلة في قابلة لزراعة البر والقمح والذرة، وزراعة الفواكه والخضروات.. واليمن قادرة على أن تكون سلة غذاء الخليج.. فقط تتطلب المسألة دعم الحكومة والاستقرار والأمن، والتخلص من زراعة القات.

■■ على طريق توسيع دائرة الشراكة بين اليمن والخليج للتدرج في الاندماج.. كيف تقيمون التعاون المحرز بين اليمن ودول مجلس التعاون ؟

■ اليمن حاليا عضو في عشر مؤسسات وهيئات خليجية وهو ما يعكس التقدم المحْرَز في تطوير وتوسيع مجالات التعاون والشراكة بين اليمن ودول مجلس التعاون، وما المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية والدعم التنموي الكبير لليمن من قبل دول المجلس إلا خير شاهد على التعاون المستمر بين دول المجلس والجمهورية اليمنية..

تقييم ما أنجز

■■ عودة للمبادرة الخليجية.. كيف تقيمون ما أنجز على صعيد تطبيق بنودها، وانعكاسات القرارات الأخيرة للرئيس هادي على مسار التسوية السياسية القائمة في البلاد ؟

■ نحن نتطلع إلى أن يستعيد اليمن استقراره المنشود ويتمكن بفضل حكمة قيادته السياسية ممثلة بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومة الوفاق من تجاوز تداعيات الأزمة السياسية العاصفة التي مرت بها البلاد خلال العام ٢٠١١م، والتي أفرزت مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية، وهناك حرص إقليمي ودولي على مساعدة اليمن على تجاوز المرحلة الانتقالية الصعبة بنجاح وبشكل آمن، وبما يدعم عملية التحول السياسي القائم في اليمن، وما أنجز على صعيد تطبيق بنود المبادرة الخليجية يدعوا الى التفاؤل بأن اليمن تتعافى، ونتطلع في أن يسهم انعقاد مؤتمر الحوار الوطني المقرر في ١٨ من شهر مارس الجاري والذي يحظى بدعم وتأييد دول مجلس التعاون مجلس الأمن الدولي وكافة الأطراف الراعية للمبادرة الخليجية في تحقيق التوافق الوطني المنشود بين كافة القوى الوطنية اليمنية للوصول باليمن إلى الاستقرار المنشود، الذي أكد عليه فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي في قراراته الجريئة التي صدرت مؤخرا والتي تصب في هذا الاتجاه.

الحوار الوطني

■■ ماذا عن الصعوبات التي واجهت المرحلة الأولى من المبادرة ؟ وكيف تنظرون لتحديات المرحلة الثانية والحوار الوطني ؟

■ لا أحد يشك في إن المرحلة الأولى مرّت بصعوبات كبيرة، لكن بفضل جهود اليمنيين وتقليص الخلافات فيما بينهم والدعم الإقليمي والدولي الذي حصلوا عليه وحواراتهم ونقاشاتهم ، توصلوا إلى حل العقد والصعوبات التي كانت تكتنف طريق تنفيذ المرحلة الأولى من المبادرة الخليجية، واستطاع فخامة رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق انجاز قرارات قوية وناجحة، وفي نفس الوقت داعمة للمرحلة القادمة.. المتمثلة في الحوار الوطني الشامل ونحن متفائلون بأن هذه المرحلة ستمر بنجاح.. وأنا أكرر دعوة قادة دول المجلس وأصحاب المعالي وزراء الخارجية حفظهم الله، ومعالي الأمين العام لمجلس التعاون، ومن قبل مكتب مجلس التعاون في صنعاء.. إلى اليمنيين بأن عليهم تغليب مصلحة الوطن على المصالح الضيقة الخاصة، ويتعالوا على المصالح الذاتية البسيطة، لأن أجيال اليمن ستشهد على ذلك.. فإذا غلبوا مصلحة الوطن - وأنا واثق من هذا الشيء ولمسته خلال فترة عملي هنا في صنعاء- سيقودون البلد إلى بر الأمان..

■■ هل تتوقعون انعقاد مؤتمر الحوار في اليوم المحدد؟

■ نحن على ثقة تامة إن شاء الله من هذا .. أنا بخبرتي البسيطة في اليمن وجدت إن اليمنيين يختلفون لكن في وقت الحسم يتفقون ويحسمون، وقد حسموا الأمر أن يعقد المؤتمر في (١٨) مارس، وسيعقد الاجتماع، ربما يوجد بعض الاتجاهات أو القوى القليلة المترددة لكنني واثق إنها ستلحق بالركب..

■■ كيف تنظرون لمسار القضية الجنوبية ؟

■ مجلس التعاون همه الأكبر تنفيذ المبادرة الخليجية التي وقعت عليها القوى السياسية اليمنية، والتي نصت على وحدة اليمن واستقلاله وأمنه.. فنحن لن نخرج عن هذا الإطار بأي حال من الأحوال، هذه الرؤية والخارطة تحدث عنها القادة ووزراء الخارجية والأمين العام مراراً وتكراراً، وحدة اليمن أهم ركائز المبادرة الخليجية.. ولا زلنا وسنبقى على هذا المبدأ..

أخـــيراً

■ كلمة أخيرة تودون قولها في الحوار..؟

■ نحن أتينا هنا وافتتحنا المكتب لدعم اليمن، واهتمام قادتنا حفظهم الله مُرَكّز فعلا على اليمن، والمجلس الوزاري عقد عدة اجتماعات استثنائية في شهر واحد ، فتمنياتنا على الأخوة اليمنيين إن يرتقوا إلى المصلحة الوطنية، ويترفعوا عن المصلحة الذاتية، ويستغلوا هذا الدعم الإقليمي والدولي منقطع النظير، ونحث كافة أطياف المجتمع اليمني في الاندماج في الحوار الوطني، وطرح كافة متطلباتهم من خلاله، وتغليب المصلحة الوطنية.. والحوار فيه وطرح المواضيع على الطاولة والنقاش بشأنها وإعطاء تنازلات تؤدي إلى تقليص نقاط الخلاف والتفاهم على حلول وسط ترضي كافة الأطراف وترقى باليمن وتخرجه من الأزمة.